Al-Kitab Journal for Human Sciences Vol.6, No.10 -2023
http:// doi:www.doi.org/10.32441/kjhs,6.10..17

Al-Kitab Journal for Human Sciences (KJHS)
Scientific Biannual Refereed Journal
P-ISSN2617-460, E-ISSN (3005-8643)
https://isnra.net/index.php/KJHS/about/editorialTeam

Trade Openness with Abundant Resources and Economic Growth in Iraq for the Period 2000-2020

Dr. Shaima Muhammad Najeb
Assist. Proofessor
Coolege of Administration & Economics
University of Zakho-IRAQ

Dr. Hazzaa Dawood Salman
Assist. Proofessor
Coolege of Administration &Economics
Alkitab University-Kirkuk-Iraq

ARTICLE INFORMATION

Received: 11 Oct., 2023

Accepted: 6 Nov., 2023

Available online: 31 Dec., 2023

PP. 403-424

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

https://creativecommons.org/license/by/4.0

Corresponding author:
DR. Hazzaa Dawood Salman
Dr. Shaima Muhammad Najeb
College of Administration and Economics - Mosul University - Mosul - Iraq

Email: Shaima.najeb@uoz.edu.krd

Abstract

The abundant resource in the economic growth of the Iraqi economy, which is characterized by being a rentier economy, and to demonstrate the impact of that economic relationship between the two variables. To achieve this goal, the research used autoregression of distributed lag, and after testing the stability of the explanatory variables, moving towards the ARDL methodology.)) Developer, which showed that there is complementarity between the variables of the study in the short and long terms. The research assumes that reliance on the abundant natural resource negatively affects real economic growth in Iraq, which has a rentier structure, during the period 2000-2020. The research arrived at this through estimating the effect parameters and testing Causality in the long term: There is a positive relationship between trade openness and the degree of dependence on the abundant resource for economic growth in Iraq. That is, the greater the dependence on oil in the long term, the Iraqi economy will lead to a reduction in economic growth and the growth in Iraq will become impoverished, due to weak dependence on sectors. Other economic. The positive relationship is affected positively by the factor of abundance of natural resources, and negatively by the degree of dependence on them. However, this relationship between the explanatory variables did not show complete agreement according to the logic of economic theory for some of the variables used in the research and the explanatory variables represented by (the fixed capital formation ratio, and labor productivity, the ratio Spending on human capital is represented by public development spending on education in addition to development spending on health/total public spending, and the degree of dependence on the abundant resource represented by the ratio of oil exports/total exports, and we adopted the dependent variable as the average per capita share of GDP. It has been shown from Results

Keywords: abundant natural resource, real economic growth, rentier economy, Iraq.

الانفتاح التجاري بالمورد الوفير والنمو الاقتصادي في العراق للفترة 2000-2020

الدكتورة شيماء محمد نجيب جميل

أستاذ مساعد

كليه الإدارة والاقتصاد –جامعة زاخو زاخو- العراق

الدكتور هزاع داود سلمان

أستاذ مساعد

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكتاب كركوك- العراق

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية
KJHS

مجلة علمية، نصف سنوية
مفتوحة الوصول، محكمة

تاريخ تسلم البحث: 2022/10/11
تاريخ قبول النشر : 2022/11/6
تاريخ النشر :2023/12/31

المجلد: (6)
العدد: (10) لسنة 2023م
جامعة الكتاب – كركوك – العراق

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) ل (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح

الاقتباس:
الدكتور شيماء محمد نجيب جميل
الدكتور هزاع داود سلمان (2023)
" "
مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية
الانفتاح التجاري بالمورد الوفير والنمو الاقتصادي في العراق للفترة 2000-2020

https://doi.org/
P-ISSN:1609-591X
E-ISSN: -X

المستخلص

يهدف البحث الى قياس العلاقة بين الانفتاح التجاري والمورد الوفيرفي النمو الاقتصادي للاقتصاد العراقي الذي يمتاز بكونه اقتصادا ريعيا ، وبيان اثر تلك العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين ، ولتحقيق هذا الهدف استخدم االبحث الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ، وبعد اختبار استقرارية المتغيرات التفسيرية ، التوجه نحو منهجية (ARDL) المطور، والتي أظهرت بانه يوجد تكامل بين متغيرات الدراسة في الاجلين القصير والطويل يفترض البحث بان الاعتماد على المورد الطبيعي الوفير يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي الحقيقي في العراق ذو البنية الريعية خلال المدة2000-2020 ، وقد توصل البحث من خلال تقدير معلمات الاثر واختبارات السببية في الاجل الطويل وجود علاقة التجاري و درجة الاعتماد على المورد الوفير في النمو الاقتصادي في العراق، اي كلما زاد الاعتماد على النفط في المدى الطويل سيقود الاقتصاد العراقي الى خفض النمو الاقتصادي ويصبح النمو في العراق نموا مفقرا ، وذلك لضعف الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الأخرى . إأ

الا أن هذه العلاقة بين المتغيرات التفسيرية لم تظهر توافقا تاما وفق منطوق النظرية الاقتصادية لبعض المتغيرات المستخدمة في البحث والمتغيرات التفسيرية متمثلة ب(نسبه تكوين راس المال الثابت ، وإنتاجية العمل ، نسبة الانفاق على راس المال البشري متمثلة بالإنفاق العام التنموي على التعليم مضافا له الإنفاق التنموي على الصحة /اجمالي الانفاق العام ، ودرجة الاعتماد على المورد الوفير ممثلا بنسبه الصادرات النفطية/ الصادرات الاجمالية ، واعتمدنا المتغير التابع متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي .

الكلمات المفتاحية: المورد الطبيعي الوفير، النمو الاقتصادي الحقيقي ، الاقتصاد الريعي ،العراق.

المقدمة

النظام الاقتصادي السائد في العراق هو نظام ريعي بني على محورية النفط وعوائده في الاقتصاد العالمي على المستوى الخارجي، وعلى المستوى الداخلي يتمركز الاقتصاد حول مبدأ الدولة الريعية، ويعتمد الاقتصاد العراقي على مورد طبيعي واحد وهو النفط ، متوفر في الطبيعة بشكل خام وله علاقه بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل ، ولذا يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية ويعد من القضايا المثيرة للجدل ،الفكرة هي ان التجارة الدولية هي المحرك للنمو الاقتصادي ، وذلك منذ تقويض الفكر التجاري وبزوغ المدرسة الكلاسيكية على يد ادم سمث ،وتجد الفكرة اساسا لها في ثنايا النموذج الكلاسيكي للتجارة الدولية (Ricardo,Smith) الذين ارجعا علاقة تحرير التجارة بالنمو الى الدور الذي يمكن ان تمثله هذه العملية في قيادة البلدان الداخلة في التجارة إلى التخصص ، الذي يؤدي بدوره الى الكفاءة في تخصيص الموارد الامر الذي يقود الى تعزيز النمو الاقتصادي ،(Idris,2016) ،وقد أكدت نماذج النمو التي بنيت على النماذج الحديثة للنمو الداخلي على الدور الذي تمثله التجارة والانفتاح التجاري في تعزيز النمو الاقتصادي.اما حالة االدول الريعية المعتمده على إنتاج وتصدير الموارد الاولية تخضع لاعتبارات خاصة ،وعندما نتحدث عن التجارة في الاقتصادات الريعية المعتمدة على مورد طبيعي واحد يصدر بشكل خام وباسعار زهيدة والاثار التي تخلفها هذه العمليه على النمو الاقتصادي وبهذا تعد إسهامات كل من Singer,Prebisch من خلال اطروحة التدهور التجاري طويل الأمد في الدول النامية ،واسهامات Bhagwati في النمو المفقر خير مثال على ذلك ونستنتج مما سبق ان هذه الدول تواجهه العديد من التحديات ، الامر الذي يحد من قدرتها في الحصول على مكاسب الانفتاح التجاري و بعض الدول النفطية خير مثال على ذلك ومنها العراق . ولكون قطاع التجارة العراقي يعتمد على الصادرات السلعية التي تتركز في قطاع النفط ، اذ ان نسبة الصادرات النفطية / الصادرات الاجمالية لم تنخفض وانما تمتاز بالتزايد للفترة 2000-2020 وبلغت 94.61% ، ولكون العراق بلدا منفتحا على الخارج وان درجة الانفتاح مقاسة بمتغير التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) / اجمالي الناتج المحلي، بنسبة 92% اي بمتوسط 75% واصبح بعد 2003 التوجه يميل اكثر لزيادة الانفتاح على العالم الخارجي ،لذا يهدف بحثنا الى قراءة العلاقة بين المورد الوفير والنمو الاقتصادي لنبين هل الطبيعة الريعية والاعتماد على المورد الوفير(النفط) أثرت سلبا أم إيجابا بذلك.

الاهمية

البحث منطلق من اعتماد الاقتصاد العراقي على المورد الطبيعي الوفير الذي يعتمد اقتصاده على الصادرات النفطية بصورة رئيسة في تكوينه لإجمالي الناتج المحلي ، وهو مورد غير متجدد لذا لابد من البحث عن موارد اخرى تخدم الاقتصاد وعلى ان تكون متجددة ويمكن تنميتها لكي يتم الاستمرار في استخدامها مورداً أقتصاديا على المديات القصيرة والمتوسطه والبعيدة.

المشكلة

يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا ، ويتميز بوفرة الموارد الطبيعية (كالنفط ، والغاز وبعض الموارد الطبيعية غير المتجددة) ، إذ يعتمد الاقتصاد على تلك الموارد بشكل رئيسي دون الاهتمام بقطاعات الاقتصاد الاخرى ، كما ويساهم الاقتصاد الريعي في العراق بزيادة التبادل التجاري والانفتاح على العالم الخارجي ، من خلال تصدير اوسع للموارد الطبيعيه الوفيرة بشكل خام وهذا يقود إلى النمو المفقر ، أي الضعف التنموي في عمق الاقتصاد ، بل الاعتماد على مورد ايل للنضوب وغير متجدد يعمل علىخفض النمو الاقتصادي عبر الزمن زعدم التوصل إلى التنمية الاقتصادية . الفرضيه :يفترض البحث بأن الاعتماد

على المورد الطبيعي الوفير يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي الحقيقي في العراق ذو البنية الريعية خلال المدة 2000-2020 .

الهدف

يهدف البحث المقياس درجة الاعتماد على المورد الطبيعي الوفير، والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي مع التركيز على ريعية الاقتصاد للمدة 2000-2020.

المنهجية

تناول البحث ، المنهجين الاستقرائي والاستنباطي ، إذ يتم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال قراءة الدراسات السابقة، والإطارالنظري والمفاهيمي ، كما يتم وباستخدام المنهج الاستقرائي في الدراسة التطبيقية، واختيار فرضية البحث من خلال التواصل مع الاسلوب الكمي وجمع البيانات عن متغيرات الدراسة، واجراء التحليل الإحصائي والاقتصادي باستخدام منهجية (ARDL)، والتكامل في الأجل القصير والطويل للتوصل الى اختبار الفرضية وتحقيق هدف البحث ، وقسم البحث الى فقرتين وهما :

أولا – الأنموذج النظري والمفاهيمي

ثانيا – الجانب التطبيقي : قياس وتحليل المورد الوفير والنمو الاقتصادي في العراق.

أولا- الأنموذج النظري للدراسة والدراسات السابقة

1- الدراسات السابقه

يوجد العديد من التنظيرات التي تركز على الاقتصاد الريعي في استخدامها موردا طبيعيا يعتمد عليه الناتج.

الجدول (1) الدراسات السابقة

سلسل	اسم الباحث	عنوان الدراسة	الفترة الزمنية واداة الدراسة	العينة	المنهج
	Ampofo, et al., 2020	**Total natural resource rents, trade openness and economic growth in the top mineral-rich countries: اجمالي عائد الموارد الطبيعية والانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالمعادن**	**بيانات السلاسل 3013-1970**	**سلسلة زمنية لمؤشرات البنك الدولي للصادرات النفطية وهيكل التجارة الدولية مع النمو الاقتصادي**	**التحليل الوصفي والتحليل القياسي بطريقة ARDL مع الاتجاه – واكتشاف العلاقة السببية باختبار كرانكر**
أهم النتائج **1-نتيجة مفادها وجود علاقة عكسيه ومعنوية احصائية لمؤشر الصادرات النفطية كمورد طبيعي والنمو الاقتصادي بعد التحكم في ريع المورد الطبيعي** **2-علاقة طردية وموجبة بين الانفتاح التجاري مع النمو .**					

	Ismaila,sajo &kacou et-al,2021	Trade openness, export structure, and labor productivity in developing countries: **الانفتاح التجاري وهيكل الصادرات وانتاجية العمل في الدول النامية**	**بيانات السلاسل الزمنية 1994-2021**	**شملت عينة كبيرة ل61 دولة هدفت الى دراسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والتحكم في بعض المتغيرات الاخرى منها تركيبة الصادرات ودرجة تركزها .**	**المنهج التحليلي القياسي لاختبار التكامل المشترك Johasen للتحقق من ترتيب تكامل المتغيرات من خلال PP,ADF لاستقصاء العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات**
أهم النتائج والمقترحات اذ توصلت الدراسة إلى نتائج ومنها: **1-نمو انتاجية العمل يعمل على زيادة النمو الاقتصادي ولايستفاد من الانفتاح في دول أخرى.** **2- الاعتماد على الصادرات الاولية من شانه ان يخفض النمو الاقتصادي في المدى الطويل.** **3- تشير الدراسة الى أن التحكم في الموارد الطبيعية يعمل على نحسن دور الانفتاح في تحقيق النمو الاقتصادي .**					
	Hamdi, H., & Sbia, R. (2013).	**The relationship between natural resources rents, trade openness and economic growth in Algeria** **العلاقة بين ريع الموارد الطبيعية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.**	**بيانات السلاسل الزمنية من 1971 - 2009**	**من خلال مؤشرات عديدة للانفتاح الاقتصادي معبرا عنها: بصافي التجارة الخارجية ومؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي ومتغير النفط كمورد طبيعي مع النمو الاقتصادي**	**التحليل القياسي بطريقة ARDL لتبين العلاقة بين المتغيرات ومن خلال مورد النفط تبين بوجود علاقة طويلة المدى ومعنوية بين مورد النفط والنمو الاقتصادي**
أهم النتائج: **1-طبقت الدراسة على الاقتصادالجزائري وتبين من النتائج بوجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.** **2- وجود أثر سلبي للتجارة الخارجية على عوائد وإيرادات الموارد الطبيعية في الجزائر.**					
	Mohamed, Nashwa Mostafa Ali. (2018).	**Development role of GCC Foreign Trade under Resources Curse, Openness and Institutional Quality.** **الدور التنموي للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي**	**بيانات السلاسل الزمنية من مؤشرات التنمية للبنك الدولي لدول الخليج العربي للفترة(2002-2012)**	**الانفتاح التجاري بمؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وقطاع الطاقة معتمدة على مورد النفط والعمق المالي ومعدلات النمو الاقتصادي**	**التحليل القياسي بطريقة Panal data لتبيان العلاقة بين المتغيرات ومن خلال مورد النفط تبين بوجود**

					علاقة ومعنوية بين الانفتاح التجاري المعتمد على صادرات النفط والنمو الاقتصادي
	أهم نتائج الدراسة: **تناولت الدراسة جميع دول الخليج العربي باعتبارها دولا ريعية، وتوصلت الى وجود علاقة طرديه ومعنوية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي بعد التحكم في الاعتماد على مورد النفط**				
	Majumder, M. K., Raghavan, M.,et al 2021	**Oil curse, economic growth and trade openness . النفط والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري**	**بيانات سلاسل زمنية ل95 دولة من دول العالم للفترة 198 2017-0**	**هيكل التجارة الخارجية اسعار النفط الصادرات السلعية النمو الاقتصادي الحقيقي**	**التحليل الوصفي والتحليل القياسي باستخدام panal data**
	أهم النتائج: تناولت هذه الدراسة عينة من دول العالم ل 95 دولة وتوصلت الى أن **1-ريع النفط ذو أثر سلبي على اقتصادات تلك الدول، وان تأثير الانفتاح ايجابيا حينما يتم التحكم في إيرادات الموارد النفطية، ويكون سلبيا عكس ذلك** **2- ان الدول النفطية ذات المورد الوفير فقيرة وهذا ما يسمى بلعنة الموارد أي أن البلدان الغنية بالنفط لاتعمل على تحسين النمو الاقتصادي وان الانفتاح التجاري هو وسيلة للحد من لعنة الموارد.** **3- وتبين من هذه الدراسة أن الانفتاح التجاري يقلل من لعنه الموارد بنسبة 25% لانه يتيح للبلدان من الحصول على اسعار تنافسية مواردها في الأسوق الدولية والوصول الى التقنيات المتقدمة لاستخراج الموارد بشكل كفوء**			

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدد من الدراسات.

ومما سبق جاءت فكرة بحثنا في دراسة وتحليل البنية الريعية ، وأثر المورد الطبيعي الوفير في العراق على النمو الاقتصادي ، وتختلف دراستنا عما سبقها من الدراسات الأخرى بكونها تطبيق على واقع الاقتصاد العراقي الريعي لقلة الدراسات المهتمة بهذا الشان، فضلا عن أن الفكرة الرئيسية بان التجارة هي محرك للنمو الاقتصادي ولكن هل ينطبق هذا على الاقتصاد العراقي المعتمد على الصادرات النفطية في تصدير السع بصورة رئيسية الى بلدان العالم دون السلع الاخرى ، فضلا عن ان معظم الدراسات تشير إلى العلاقة الايجابية بين الصادرات النفطية وبين النمو الاقتصادي ، فهل ان المورد الوفير يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق في المدى الطويل ام بالعكس تماما يعمل على افقار النمو الاقتصادي وضعف الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة والسياحة ، هذا ماسيتم إثباته من خلال البحث .

1- واقع الاقتصاد العراقي الريعي :

يعاني الاقتصاد العراقي من اعتماده على قطاع واحد فقط في تكوينه لإجمالي الناتج المحلي ،ويتميز بكونه اقتصادا ريعيا يعتمد قطاع الصادرات على قطاع النفط ، إذ تشكل صادرات العراق النفطيه بشكل خام نسبة اكثر من 90% ، يعد النفط ثروة طبيعية تحولت الى لعنة حسب مايذكره الباحثين في الاقتصاد العراقي ،وقد اطلق عليها الاقتصادي فيرنون سمث (دم الشيطان)،وذلك لكون تلك الثروة تغذي انعدام الكفاءة وتزيد من مركزية السلطة ،فضلا عن كونها تنشئ راسمالية ، وتشجع زيادة الانفاق الحكومي بلا حساب ، في العراق ينادي الجميع بالتوجه نحو اقتصاد السوق وتنوع الايرادات الغير نفطية ولكن تفشل السياسة الاقتصادية بذلك ، لذا يتبين ان في العراق هناك نموا اقتصاديا يعتمد على النفط فقط والسبب ارتفاع أسعار برميل النفط إلى 100$

، ولكونه موردا وفيرا ، فالاقتصاد الريعي العراقي يعتمد على النفط والغاز وهو اقتصاد حكومي ،وإن الحكومة هي اجهزة غير منتجة فضلا عن مصاريفها التي تبتلع الجزء الاكبر من الايرادات ولايمكن للهيئة الحوكمية ان توسع حدودها لامتصاص البطالة اذ بلغ معدل البطالة في العراق لعام 2023 الى (16 %) ،(الجهاز المركزي للإحصاء ، 2023).

- في السنوات الأخيرة وخلال الظروف الصعبة التي يمر بها العراق، أصبح اعتماد الموازنات السنوية على موارد النفط لا يقل عن نسبة 94% وهي نسبة عالية جداً، وأن نسبة التخصيصات للنفقات التشغيلية في الموازنة تصل الى 75% ولم يبقى للاستثمار بالمشاريع الإنمائية سوى نسبة لا تتجاوز 25%، وأن مساهمة كل من القطاعين الزراعي والصناعي كانت ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل العراق معتمداً على موارد النفط في تلبية احتياجاته. ،(العبدلي واخرون ، 2010 ،128)
- بالرغم من وجود احتياطات كبيرة من النفط والغاز في العراق ولكن لن تستمر عوائد النفط الى ما لا نهاية في تغطية احتياجات البلاد من الموارد المطلوبة وخاصة الاستثمارية منها، بالتالي ستتدهور الأحوال عندما يتضاعف عدد السكان خلال العقدين أو الثلاثة القادمة، والدلائل تشير الى أن موارد النفط لن تبقى على معدلاتها الحالية، بسبب تناقص أسعار النفط عالمياً لما يشهده العالم من توسع في إنتاج الطاقة المتجددة بما فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الذرية والمصادر الأخرى، إذ أن النفط لم يعد عنصر الطاقة الأول عالمياً كما كان في السابق ولا السلعة الأولى اقتصاديا، وإنما ستكون سلسلة المعادن الفلزية وغير الفلزية إستخراجاً وتصنيعاً وكذلك المنتجات الزراعية اللازمة لتأمين الغذاء بأنواعها والصناعات التحويلية وتكاملها هي التي تتصدر الطلب العالمي على تلك المنتجات وتكون مجدية اقتصاديا على المستوى القطري والعالمي في المستقبل .(الدليمي ،2023 ، 250 -260)

4-خصائص وسمات الاقتصاد العراقي الريعي :

هناك العديد من السمات التي يتصف بها الاقتصاد العراقي الريعي ومنها مايلي: (الدليمي ،2023 ،256)

- يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا وحيد الجانب، وتشكل صادراته السلعية موادا اولية بشكل خام ، متكونه من النفط، والغاز اللذين يشكلان مصدرين اساسيين من الصادرات .
- يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا غير انتاجي، إذ تشكل مساهمة قطاع الخدمات نسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
- يعد الاقتصاد العراقي الريعي مستوردا عاليا للسلع الاستهلاكية ، وسوقا لتصريف السلع والخدمات المستوردة من الخارج من دول إقليمية دولية، وخاصة من البلدان الرأسمالية كما وتحقق الشركات الأجنبية ارباحا خيالية، ناهيك عن غياب الجودة النوعية للسلع والخدمات المستوردة من خلال غياب الرقابة الحكومية على السلع والخدمات المستوردة.
- تتميز دولة الاقتصاد الريعي في سوء الإدارة الاقتصادية والمالية ، وتفشي الفساد المالي والإداري بشكل واسع .(العبدلي واخرون ، 2010 ، 130)
- اهم خصائص الاقتصاد العراقي ، هو تفشي البطالة والفقر والبؤس والمجاعة وتنامي معدلات المديونية الداخلية والخارجية ، وتخريب منظم للقطاع الصناعي والزراعي والتعليم والصحة وتعمق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية.
- اهم ما يميز دولة الاقتصاد الريعي في العراق ، هروب راس المال الوطني للخارج وعبر وسائل متعددة،وان راس المال الوطني المهرب يخدم اقتصاديات الدول الأجنبية ويلحق الضرر الكبير للاقتصاد الوطني.
- يعاني الاقتصاد الريعي في العراق من أزمات مستمرة ومتعددة ، وهي تحمل طابعاً بنيويا وسبب هذه الازمة البنيوية يكمن في الاساس الاقتصادي للنظام الحاكم والمتمثل بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. (الدليمي ، 2021 ، 702)

5- سلبيات الاقتصاد العراقي الريعي : (الدليمي ، 2021 ، 705)

النظام الاقتصادي السائد في العراق هو نظام ريعي بني على محورية النفط وعوائده في الاقتصاد العالمي على المستوى الخارجي، وعلى المستوى الداخلي يتمركز الاقتصاد حول مبدأ الدولة الريعية، حيث تتحكم

الدولة على موارد النفط وإنفاقها، بينما تستحوذ طبقة معينة من المستثمرين على الفرص الاقتصادية الرئيسية المنبثقة من النفط ، ومن أبرز ما يميز إدارة إنتاج النفط وتوزيع عائداته هو خروجها عن نطاق السيطرة الوطنية، ولتجسد ذلك على مستوى الاعتبارات الخارجية حيث إخضاع الإنتاج لتغيرات سوق النفط العالمية وتقلبات أسعاره، و تعاطي الحكومات مع عائدات النفط، ، حيث في سنوات الطفرة النفطية يتم التعامل مع عوائد النفط عبر سياسات التدوير السريع للعوائد، مما يعني الاستخدام غير مقنن وغير الرشيد لها، دون رؤية مستقبلية تأخذ في عين الاعتبار متطلبات التنمية المستدامة ومصالح الأجيال القادمة، ولذلك يزداد الاستهلاك وتتفشى الحمى العقارية.أما في مراحل تراجع الأسعار أو الإنتاج، فإن التركيز ينصب على موازنة الإنفاق العام من العائدات النفطية ويكون مبرر تغطية العجوزات على حساب أصحاب الدخل المحدود وخدمات التعليم والصحة والإسكان وصيانة البنية الأساسية.لذا من سلبيات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي الريعي هي (العبدلي واخرون ، 2010 ، 133)

- إيرادات الريع يجب أن تأتي من أسواق خارج الدولة.
- الريع يجب أن يكون مصدر الإيراد الرئيسي في الاقتصاد المحلي.
- المتلقي الرئيسي لإيرادات الريع المباشرة هو الحكومة.
- النسبة الكبرى من نشاط السكان الاقتصادي تتمحور حول استهلاك وإعادة توزيع الريع بدلاً من إنتاجه.(الجناحي ،2021 ، 162)

لذا لابد من التوجهه نحو حلول وايجاد بدائل للمشكلة ، ومن الحلول والبدائل المطروحة في الساحة الاقتصادية ، يمكن الاعتماد على الاستثمارات الخارجية كبديل للاعتماد على النفط،النمط البديل عن النفط الذي بدأ يهيمن هو تشجيع الاستثمارات الخارجية بغرض تنويع القاعدة الاقتصادية واستحداث بديل للاعتماد على الريع النفطي، ولهذا النسق من التنمية الاقتصادية بريقه في المنطقة، وان اعتمادالاستثمارات الخارجية بديلاً على النفط يتضمن خطورة لا تقل عن الخطورة المتضمنة الاعتماد على النفط، وتكمل هذه الخطورة في وجود تلك الاستثمارات خارج نطاق السيادة الوطنية ووقوعها تحت سيطرة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة المضيفة، هذه المشاريع في الواقع سلبياتها بأنها لا تخلق قاعدة اقتصادية تضمن تنمية شاملة ومستدامة وقادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للسكان .(الجناحي ،2021 ، 165)

6-الانموذج النظري للدراسة:

اعتمدت الدراسة على الانموذج الكلاسيكي الحديث لنظرية النمو الاقتصادي ، وفق نظرية Cobb-Douglas،بصيغتها المطورة بواسطة(Mankiw ,et al 1992) والتي تمثلها الصيغة الآتية:

$$Y = K^{a} H^{B} (AL)^{1-a-\beta} \quad .....1 \qquad 0 < a < 1 \quad \beta = 1-a$$

اذ تمثل Y الانتاج الكلي K رأس المال المادى, H رأس المال البشري, L قوة العمل .

يفترض الانموذج ان التغير متحيزٌ الى قوة العمل ، اي انه يؤدي الى تغير نوعية العمل ، ومن هنا ينتقل أثر التقدم التقني في النمو الاقتصادي ولهذا فان :

$$A(t) = A(0)e^{gt}$$

حيث انه تمثل A (t) التطور التقني لعنصر العمل وان A(0) تمثل المستوى التقني السائد ،فإن ضالة البحث والتطوير في العراق، واعتماد التغير التكنلوجي على الخارج ، لذا ثمة محددات خارجية للتغير التكنلوجي في العراق ومنها التجارة الدولية والانفتاح على الاقتصادات من خلال المورد الوفير، واتباعا لما اقترحه (Yusf&Omer,2019)، لذا فإن حد التقدم التكنلوجي هو دالة خطية في عدة متغيرات تؤثر في النمو الاقتصادي في العراق التي لم تشملها دالة انتاج كوب – دوكلاص عام 1956 التي اقترحها- (Solow) وطورها (Mankiw ,et al 1992)،والتي تمثل محددات النمو الاقتصادي وهي كالآتي:

$$A = F(T) \quad .....2$$

$Y = (K, L ,H,T) ....3$

T تمثل التجارة الدولية بالاعتماد على درجة الاعتمادعلى المورد (K_n) ستكون الدالة المقترحة المعادلة4

$$Y= (K ,L,H,K_n) ..4$$

واستنادا لهدف البحث في قياس وتقدير اثر المورد الوفير في النمو الاقتصادي والتحقق ما إذا كانت البنية الريعية تؤثر على العلاقة في العراق، سيضاف الموارد الطبيعية إلى دالة إنتاج كوب – دوكلاص، كما في المعادلة 5 ، و سيكون توصيف الانموذج العام كالآتي:

$Y = (S, K_n) .....5$

$S = K+ L+H .....6$

لذا فإن Sهي متغيرات متحكمة في النمو الاقتصادي ، وان K_n هي درجة الاعتماد على المورد في الاقتصاد العراقي الريعي.

واتباعا لدراسة (Olyaungbo,2019) ودراسة (Cavalcanti et al,2011)تم ادخال المورد الطبيعي في دالة انتاج كوب دوكلاص مع بقية المتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي.وسنستدل على الموارد الطبيعية بمؤشر يمثل درجة الاعتماد على المورد ونعبر عنه من خلال نسبة (الصادرات النفطية / اجمالي الصادرات)، ووفرة المورد من خلاله وسيتم تقدير الأنموذج :

$RGDP_t = INV_t^{b11} LAB_t^{b12} HUM_t^{b13} NARL_t^{b14} .....7$

$RGDP_t = b_{11}INV_t + b_{12} LAB_t + b_{13} HUM_t + b_{14}NARL_t ....8$

وسيكون الشكل القياسي للدالة كما في المعادلة 8 ، وبعد تحويل المعادلة للشكل اللوغاريتمي تصبح المعادلة كما في المعادلة 9

$$\ln RGDP_t = b_{11} \ln INV_t + b_{12} \ln LAB_t + b_{13} \ln HUM_t + b_{14} \ln NARL_t \quad ...9$$

حيث يشير $RGDP_t$ إلى الناتج الإجمالي الحقيقي (100 =2003) ، INV_t يشير الى إجمالي الاستثمار المحلي ،HUM_t الاستثمارفي راس المال البشري، تمثل LAB_t عدد العمال، $NARL_t$ يشير الى درجة الاعتماد على المورد الطبيعي ،وغطى البحث الفترة 2000- 2020 في العراق وتم الحصول على البيانات المنشورة في تقارير البنك الدولي WD data . أما المتغيرات المستقلة فقد قسمت على عدة متغيرات وهي، راس المال المادي معبرا عنه(رأس المال الثابت الاجمالي / الانتاج الاجمالي الحقيقي)، والمعلمة الثانيه القوى العاملة ، معبرا بمؤشر انتاجية العمل الذي نحصل عليه من (اجمالي الانتاج الحقيقي /عدد العمال)، ومتغير الاستثمار في راس المال البشري معبرا عنه بحاصل جمع (الانفاق التنموي العام على الصحة+ الانفاق التنموي العام على التعليم / اجمالي الانفاق العام) ، ومتغير الموارد الطبيعية معبرا عنه بمؤشردرجة وفرة المورد من خلال نسبة (الصادر النفطية / الصادرات الكلية)وقد استخدم هذا المؤشر من قبل (Sbia et al,2013)، (Ampofo, et al,2020).

ثانيا – بناء الأنموذج القياسي المستخدم بتقدير اثر المورد الوفير في النمو الاقتصادي :

1- توصيف واختيار معلمات الأنموذج :يتبنى هذا البحث نموذج الانحدار الذاتي لفترات للابطاء الموزعة المطورة A-ARDL المقترح بواسطة كل من .Sam et al (2019) ويتمثل التطوير في احصائية اختبار F الجديدة لاختبار الحدود bounds test،تستخدم لاختبار ابطاءات المتغيرات المستقلة في المستوى وقدموا القيم الحرجة لهذا الاختبار عند المستويات المعنوية كافة ،وقد وضع هذا الاختبار لتجاوز المشكلة المتعلقة بالحالات في المولدة للتكامل المشترك ، التي يمكن تصنيفها الى حالتين تتعلق الأولى ب degenerate case ، بالوضع الذي يكون فية الابطاءات الاولى للمتغيرات المستقلة في المستوى غير معنوية احصائيا في نموذج تصحيح الخطا غير المقيد وتسمى هذه الحالة degenerate lagged independent variables case ،ولتجاوز هذه المشكلة فقد افترض نموذج ARDL في نسخته المطورة من قبل (shin,1998) ،المطورة Pesaran et al,2001 ، المسماة نموذج PSS ، ان يكون المتغير التابع متكامل من الدرجة الاولى (Sam et

(al.,2019 ،وتتعلق الثانية degenerate case ،بالحالة التي يكون فيها الإبطاء الأول للمتغير التابع في المستوى غير معنوي احصائيا في نموذج تصحيح الخطأ المقيد ،ويتم التحقق من هذه المشكلة باستخدام إحصائية T ،المتضمنة في نموذج PSS ،ويمكن صياغة النموذج النظري لهذا البحث ARDL process سيتم تقدير العلاقة الدالية وكالآتي:

$$\Delta RGDP_t = \lambda + ¢\ lnRGDP_{t-1} + €\ lnINV_{t-1} + £lnLAB_{t-1} + \alpha \ln HUM_{t-1} + \mu\ lnNARL_{t-1} + \sum_{i-1}^{k} b_{11} \Delta (lnRGDP_{t-i}) + \sum_{i-0}^{k} b_{12i} \Delta (lnINV_{t-i}) + \sum_{i-0}^{k} b_{13i} \Delta (lnLAB_{t-i}) + \sum_{i-0}^{k} b_{14i} \Delta (\ln HUM_{t-i}) ++ \sum_{i-0}^{k} b_{15i} \Delta (lnNARL_{t-i}) + ¥_{ij}\ DUMI + \alpha_{ij}\ DUMS + ε_{t1} \quad ..10$$

لذا سيمثل :تعبر DUMI عن متغيرات وهمية تستخدم للتحكم في القيم المتطرفة وتحييد اثارها عن النماذج المقدرة ، وتعبر DUMS متغيرات وهمية تستخدم في التحكم التغيرات الهيكلية من نوع location shift وتحييد اثارها عن النماذج المقدرة ، وتعبر المعلمة λ عن حد تصحيح الخطأ الذي يجب ان يكون سالبا ومعنويا احصائية لكي تكون هذه النماذج قادرة الى العودة للتوازن ، ويشير Narayan & Smyth ,2006) ،الى ان ديناميكيات الاجل القصير في نموذج ARDL ضرورية لاستقرار معلمات الاجل الطويل ، وتشير (¢ ،€ ،£ ،α ،μ) ،الى مقدرات يمكن من خلالها الوصول إلى معلمات الاجل الطويل، اما a_i فهي عن مقدرات يمكن من خلالها التوصل لمعلمات الأجل القصير ،وترتكز منهجية اختبار الحدود المطور للتكامل المشترك ضمن منهجية ARDL على ثلاثة اختبارات وهي :

- اختبار تجميعي لإبطاء المتغيرات في المستوى يركز على إحصائية F ،ويهدف لاختبار فرضية العدم

H_0 : $\lambda = ¢ = € = £ = \alpha = \mu = 0$

- اختبار T للإبطاء الاول للمتغير التابع في المستوى وهو يستخدم لاختبار فرضية العدم

H_0 : $\lambda = 0$

- اختبار F لإبطاءات المتغيرات المستقلة في المستوى وهو يستخدم لفرضية العدم

H_0 : $\lambda = ¢ = € = £ = \alpha = \mu = 0$

2- الاختبارات التي اجريت على الانموذج وكما يلي:

تم اجراء ثلاثه انواع من الاختبارات على الانموذج وهي كما يلي :

أولا- الاختبارات الاقتصادية : إذ يتم مقارنة قيم واشارات معالم الانموذج المقدر، مع قيم واشارات المتغيرات المتوقعة في النموذج الاقتصادي من خلال مطابقتها مع منطوق النظرية الاقتصادية .

ثانيا - الاختبارات الإحصائية : توضح الاختبارات الإحصائية احتساب الانحرافات الكلية والجزئية للمتغيرات التي يتكون منها الأنموذج ، واختبار معنويه الدالة، من خلال اختبار معنوية المتغيرات التفسيريه تجاه المتغير التابع ، في هذا الاختبار يتم مقارنه قيمه (t)المحتسبه ، مع قيمه (t)الجدوليه عند درجة الحرية (N-K-1) وبمستوى المعنوية المطلوب ، يتم على أساسها اما قبول الفرضية اورفضها ، فضلا عن اختبار معامل التحديد المعدل (R، ويوضح هذا الاختبار نسبة التغير الحاصل في المتغير التابع (Yi)التي تفسرها المتغيرات التوضيحيه (Xi)وتقع قيمها بين الصفر والواحد.

ومن خلال اختبار (F) ، يتحدد معنوية الانموذج المقدر ككل ، ويقارن هذا الاختبار بين قيم (F) المحسوبه وقيمة (F)الجدولية عند مستوى معنوية محدد ودرجات الحرية (N- K -1) ، لغرض قبول أو رفض فرضية العدم.(فتح الله سحر،2006: 29)

واستخدمنا بهذه الدراسة ،اختبار الخطا المعياري في تحديد كون التقديرات B0 , B1 , B2 , B3 , B4 تختلف عن الصفر اختلافا معنويا أو غيرمعنوي ، أي أذا كانت التقديرات مأخوذة من المجتمع الإحصائي ، معاملاته الحقيقية مساوية للصفر أي(B=0)مقابل الفرضية البديلة (B≠0)، و مقارنة الأخطاء المعيارية مع القيم المقدرة فاذا كان الخطا المعياري اقل من نصف القيمه العدديه للمعامل المقدر فهذا يدل على أن التقدير ذو معنوية إحصائية وبالعكس. (Koutsoyiannis,1991:110-118)

ثالثا- الاختبارات القياسية: يتضح من الاختبارات القياسية ، اختبار وتوافق تحقيق الفروض المختصة بالمتغير العشوائي في النموذج القياسي ، فإذا وجد اختلاف يعني هناك مشاكل في النموذج ، وتم استخدام برنامج(Eviews12) ، وقمنا باجراء الاختبار ديكي فللر ADP و فيليبس بيرون PP لمتغيرات الدراسة ، ومن نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL)، نتائج اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي ، وتحديد فترات الابطاء الأمثل للأنموذج (ARDL)، نتائج اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية باستخدام اختبار الحدود ، ومن النتائج المقدرة لنموذج حد تصحيح الخطأ، والنتائج المقدرة للعلاقة طويلة الأجل، اختبار السكون (staibility) وأخيرا اختبار التحقق من التوزع الطبيعي للبواقي: . Jarque Bera

رابعا:- الاختبارات المستخدمة في الأنموذج القياسي

يتبين من نتائج اختبار سكون واستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات وحسب اختبار ديكي فلر(ADF) ، واختبار فبلبيس بيرون (PP) ، وذلك ليتم الكشف عن مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغير المعتمد (حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي) والمتغيرات المستقلة المشار اليها سابقا في العراق ،إذ تشير النتائج بان القيم المحسوبة من اختبار (ADF) ، كانت اكبر من القيم الحرجة لكل المتغيرات ومستقرة وساكنه في الفرق الاول بمستوى معنوية (5%) ، لذا نتخذ قراراً بقبول فرضية العدم اي عدم وجود جذر الوحدة ، ونرفض الفرضية البديلة كما يبينه الجدول 1 .

الجدول (1) يبين اختبار ADF جذر الوحدة لاستقرارية السلسلة الزمنية

Varibles	Test for unit root in	Include in Test Equation	t-statiscal	5%	Prob*
Y	1st difference		2.766	1.96	0.008
X1	1st difference		5.29	3.02	0.0005
X2	1st difference		4.55	3.04	0.002
X3	1st difference		3.34	3.02	0.06
x4	1st difference		2.96	1.96	0.005

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

الجدول2 يبين اختبار فيليبس بيرون (PP) ، ويتضح من نتائجه، أن بيانات السلسله الزمنيه غير مستقرة في المستوى (Level) في الحالتين (بدون الحد الثابت أو الاتجاه العام ، ومع الثابت فقط) ، لذلك فإن هذه السلسلة لا تتصف بالسكون ، أي أنها غير مستقرة وهذا يعني وجود عشوائية في حصة الفرد من

إجمالي النـاتج المحلي ، وحسب الصيغة الضعيفة فان حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي غير كفوءة في المستوى ، ولكنها مستقرة في الفرق الأول .

الجدول (2) يوضح استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار(PP)

اختبار فيلبس بيرون pp					
Varibles	Test unit root in		t-statiscal	5%	Prob*
Y	1st difference	None	2.74	1.96	0.009
X1	1st difference	Intercept	5.29	3.02	0.0005
X2	1st difference	Intercept	4.97	3.02	0.0009
X3	1st difference	Intercept	3.34	3.02	0.026
x4	1st difference	None	2.92	1.96	0.006

االجدول: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

ثانيا : اختبار التكامل لنموذج الانحدار الذاتي لتباطوء الفجوات الزمنية الموزعة

1-اختبار جذر الوحدة

للقيام باختبار التكامل ا وفق انموذج ARDL ، لابد من التعرف على سمات المتغيرات الداخلة في الأنموذج ، وبعدها نختبر سكون واستقرارية السلاسل الزمنية لتلك المتغيرات ، واستخدمت هذه الدراسة اختبار ديكي فولر الموسع ، واختبار pp، ومن خلال نـتائج سكون واستـقرارية الـسلاسل الزمـنية لبيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في نموذج العراق ، وباستخدام اختبار PP, ADF ، يتبين لنا كما هو في الجداول (1،2) عدم وجود جذر الوحدة في المتغيرات الداخلة في الانموذج بعد اخذ الفرق الأول لكل من المتغيرات حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي(Y)،والمتغيرات التوضيحية ومنها نسبة تكوين راس المال الثابت (X_{1i}) وانتاجية العمل (X_{2i}) ، رأس المال البشري والمتمثل بالانفاق على الصحة مضافا له الانفاق على التعليم / اجمالي الانفاق العام (X_{3i})، ومتغير درجة الاعتماد على المورد الوفير متمثلا بمتغير الصادرات النفطية/ اجمالي الصادرات(X_{4i}) ، لذا تعد جميع السلاسل الزمنية بعد أخذ الفرق الأول لكل المتغيرات خالية من جذر الوحدة ومستقرة .

2- نتائج تقدير درجة الاعتماد على المورد الوفير في النمو الاقتصادي باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

الجدول (3) يبين ، ملخص نتائج اختبار منهجية ARDL لدالة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي ، ان الـقوة التفـسيرية للمتـغيرات المـستقلة هي ($R^2 = 0.979$)وهذا يعني(97 %) مـن الـتغير في المتغير المعتمد تفسرهـا المـتغيرات التوضيحية ، كمـاتبين معنوية الأنموذج ككل من خلال قيمة اختبار F المحسوبة والبالغة (150.1580) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية عنـد أي مستوى معنوية مبينة معنوية النموذج ككل .

الجدول (3) يوضح النمو الاقتصادي باستخدام اختبار الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

Dependent Variable: Y1
Method: ARDL
Date: 08/26/22 Time: 14:57
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): X1 X2 X3 X4
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 16
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.103181	0.108374	0.952091	0.3584
X1	-0.948724	0.192221	-4.935579	0.0003
X2	9.628430	8.210199	1.172740	0.2619
X2(-1)	-19.75037	8.236550	-2.397893	0.0322
X3	0.863877	0.116332	7.425940	0.0000
X4	-223.8799	86.20483	-2.597069	0.0221
C	2160.850	882.8981	2.447451	0.0294

R-squared	0.985776	Mean dependent var	4124.190
Adjusted R-squared	0.979211	S.D. dependent var	2008.225
S.E. of regression	289.5532	Akaike info criterion	14.44377
Sum squared resid	1089934.	Schwarz criterion	14.79228
Log likelihood	-137.4377	Hannan-Quinn criter.	14.51180
F-statistic	150.1580	Durbin-Watson stat	2.201907
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الجدول: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews12)

3-اختبار الحدود(bounds)

الجدول 4 يبين نتائج اختبار الحدود لانموذج حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي ،أن القيمة لاختبار (F- statistic) المحسوبه والبالغة (29.822) ،هي أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية العظمى والبالغة (4.37) عند مستوى معنوية (0.01)، بمعنى أن المعادلة متكاملة، وهذا دليل واضح على وجود علاقة تكاملية وتوازنية في المدى الطويل بين المتغيرات الداخلة في الانموذج ، وبالتالي نتخذ قرار بقبول الفرضية البديلة وبرفض فرضية العدم .

الجدول (4) نتائج اختبار الحدود لنموذج دالة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الإصدار	F-statistic المحسوبة		النتيجة
الانموذج	29.82224		يوجد تكامل بين المتغيرات المستقله مع المتغير المعتمدعند جميع المستويات المعنوية 1%و 5% و10%
القيم الحرجة	الحد الاعلى	الحد الادنى	
%10	3.09	2.2	
%5	3.49	2.56	
%2.5	3.87	2.85	
%1	4.37	3.29	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

4-اختبار عدم ثبات التباين Heteroscedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

اختبار عدم ثبات التباين الموضح في الجدول 5 ، هو إحدى الاختبارات التشخيصية ، ويتبين لنا نتائج عدم ثبات التباين للأنموذج المقدر ،إذ يتضح أن القيمة المحتملة لكل من (F-Staistical) وقيمة (chi-square) وهي أكبر من 0.05 أي معنوية.

الجدول (5) يوضح اختبار عدم ثبات التباين للانموذج

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	6.242509	Prob. F(6,13)	0.0029
Obs*R-squared	14.84690	Prob. Chi-Square(6)	0.0215
Scaled explained SS	6.135736	Prob. Chi-Square(6)	0.4082

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/28/22 Time: 22:10
Sample: 2001 2020
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-288938.8	146329.6	-1.974576	0.0699
Y1(-1)	-26.17666	17.96159	-1.457369	0.1687
X1	-23.45097	31.85836	-0.736101	0.4747
X2	-575.6006	1360.740	-0.423005	0.6792
X2(-1)	3970.361	1365.108	2.908460	0.0122
X3	28.25033	19.28065	1.465216	0.1666
X4	35812.06	14287.40	2.506549	0.0263

R-squared	0.742345	Mean dependent var	54496.70
Adjusted R-squared	0.623427	S.D. dependent var	78203.38
S.E. of regression	47989.91	Akaike info criterion	24.66459
Sum squared resid	2.99E+10	Schwarz criterion	25.01309
Log likelihood	-239.6459	Hannan-Quinn criter.	24.73262
F-statistic	6.242509	Durbin-Watson stat	1.382703
Prob(F-statistic)	0.002860		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

5- **بعد أستكمال اختبار جذر الوحدة** والتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في الانموذج، وبالتالي الانتقال إلى الاختبارات التشخيصية والقياسية ، للتاكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية التي تؤثر في دقة نتائج الاختبار ، وذلك باستخدام الارتباط الذاتي المتسلسل من خلال اختبار (Breush-Godfrey correlation LM Test) كبديل عن اختبار DW-statistics كونه غير دقيق ويعطي نتائج مضللة ، اذ يتبين في الجدول (6) نتائج اختبار الارتباط الذاتي في نموذج العراق وكالآتي :

الجدول(6) نتائج اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل للعراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.152123	Prob. F(2,11)	0.3513
Obs*R-squared	3.463925	Prob. Chi-Square(2)	0.1769

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 08/25/22 Time: 21:39
Sample: 2001 2020
Included observations: 20
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y1(-1)	0.010929	0.107392	0.101766	0.9208
X1	-0.033259	0.205631	-0.161740	0.8744
X2	-4.204744	9.275171	-0.453333	0.6591
X2(-1)	4.881874	8.816142	0.553743	0.5908
X3	0.017659	0.119215	0.148129	0.8849
X4	8.348817	87.36330	0.095564	0.9256
C	-47.72576	906.6883	-0.052637	0.9590
RESID(-1)	-0.475939	0.371344	-1.281664	0.2263
RESID(-2)	0.276597	0.470653	0.587689	0.5686

R-squared	0.173196	Mean dependent var	4.89E-13
Adjusted R-squared	-0.428116	S.D. dependent var	239.5098
S.E. of regression	286.2233	Akaike info criterion	14.45358
Sum squared resid	901161.5	Schwarz criterion	14.90166
Log likelihood	-135.5358	Hannan-Quinn criter.	14.54105
F-statistic	0.288031	Durbin-Watson stat	1.639598
Prob(F-statistic)	0.955945		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

تبين النتائج الضاهرة في الجدول 6 ،أن النموذج المدروس في العراق يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل ، وذلك من خلال القيمة المحتملة البالغة (0.3515) ، والتي هي اكبر من(0.05) ، ولذا نتخذ قراراً بقبول فرضية العدم ، بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي لحد الخطا للبواقي .

6- فترة االتباطوء االمثلى لمنهجية ARDL

بعد استكمال اختبارات درجة التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة ، والتأكد من عدم تكاملها من الدرجة الثانية ، لذا سنقوم بتحديد فترة الإطاء المثلى ، بالاعتماد على معيار (Akaike) ضمن نموذج ARDL ، ومن سمات هذا المعيار، يعتبر معيار متقدم لتحديد رتبة النموذج الأمثل ،ويتم اختيار الرتبة بالاستناد إلى أقل قيمة للمعيار . لذا تم تحديد عدد فترات الإبطاء استنادا إلى معيار اكاكي ومن ثم اختبار القيم المتباطئة وقد تبين لنا نتائج نموذج الدراسة للعراق (1, 0, 1, 0 ,0) كما في الشكل (1).

الشكل(1) اختبار القيم المتباطئة حسب اختبار Akaike

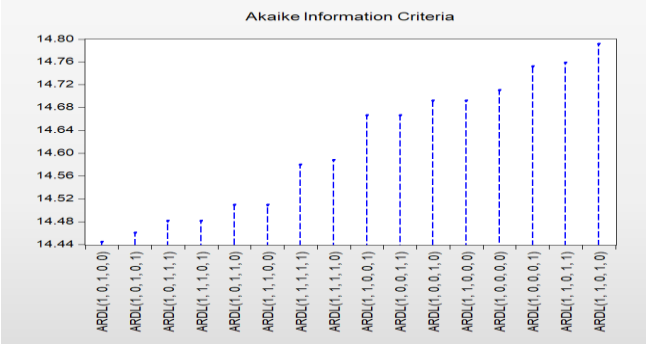

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

7-تقدير نموذج الاجل الطويل والقصير باستخدام ARDL

نموذج تصحيح الخطأ هو الخطوة الثانية في نموذج ARDL ، يستخدم لتحديد العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات الداخلة في الدراسة ، ويتضمن الفرق الأول فضلا عن تصحيح الخطا،ولفترة تباطؤية واحدة يرمز له (Lnindex-1) ، في هذا النموذج نقيس تصحيح الخطا ،لإثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع ، وباستخدام المتغيرات (x1,x2,x3,x4) لتقدير نموذج تصحيح حد الخطا والمتغير التابع (Y) نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي كما مبين في الجدول (7).

الجدول (7) يبين نتائج التقدير للعلاقات قصيرة وطويلة الإجل للمتغيرات التفسيرية والمتغير التابع

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(Y1)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/29/22 Time: 08:46
Sample: 2000 2020
Included observations: 20

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2160.850	882.8981	2.447451	0.0294
Y1(-1)*	-0.896819	0.108374	-8.275256	0.0000
X1**	-0.948724	0.192221	-4.935579	0.0003
X2(-1)	-10.12194	5.325452	-1.900672	0.0797
X3**	0.863877	0.116332	7.425940	0.0000
X4**	-223.8799	86.20483	-2.597069	0.0221
D(X2)	9.628430	8.210199	1.172740	0.2619

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-1.057878	0.231991	-4.560002	0.0005
X2	-11.28649	6.381939	-1.768505	0.1004
X3	0.963268	0.109905	8.764532	0.0000
X4	-249.6379	113.2786	-2.203752	0.0462
C	2409.462	1150.610	2.094074	0.0564

EC = Y1 - (-1.0579*X1 -11.2865*X2 + 0.9633*X3 -249.6379*X4 + 2409.4620)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	29.82224	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	20		Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

وسنتطرق إلى التحليل الاحصائي والاقتصادي وفق نموذج حسب وروده في منهجية نموذج(ARDL) وكما يلي:

من الجدول (7) يتضح قيمة معلمة المتغير المعتمد لتباطئ Y1(1) اذ بلغت القيمة (0.896819) وهي ذو إشارة سالبة باحتمالية تساوي(0.000)، ان هذا الشرط يؤكد وجود التكامل في المدى القصير كما يظهر في الجدول (7) نتائج اختبار تصحيح حد الخطأ والمعلمات قصيرة الاجل لمتغيرات الأنموذج ،
يتبين أن أفضل حالة نختارها من النموذج للاعتماد عليها هي الحالة الثابتة ، ولابد من التطرق الى اشارة المعلمات ذات اهمية في الاختبارات الاقتصادية، والتي من خلالها تستخرج انماط علاقات المعلمات . يتبين ان النمو الاقتصادي يتاثر بمتغير نسبة تكوين راس المال الثابت(X1) ،اذ بلغت قيمته(- 0.948724) بمعنى ان ارتفاع نسبة تكوين راس المال الثابت بنسبة (1%) ، يؤدي الى انخفاض حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي في العراق بمقدار (0.94%). اما بالنسبة لمتغير انتاجية العمل المتباطئ لفترة زمنية واحدة (X2-1) فقد بلغت قيمته المقدرة (- 10.12194) ، وكانت اشارة معامل المرونه لمعلمته سالبة ، اي ذات علاقة عكسية مع حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي والسبب ان انتاجية العامل الفعلية في العراق غير حقيقية ومنخفضة ، وهذا يفسر الارتفاع في انتاجية العامل بمقدار (1%) يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (10.12%) ، والمعلمة احصائيا معنويه ، في حين تبين ان انتاجية العمل للفترة الحالية فقد بلغت قيمته (9.628430) ، باشارة موجبة اذ ان نسبة ارتفاع انتاجية العمل للفترة الحالية (1 %) تقود إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (9.62%) فضلاًعن أن متغير الإنفاق على الصحة والتعليم كنسبة من الانفاق العام للفترة الحالية (X3) من شانه إن يحدث اثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي اذ قدر معامل المرونة للمتغير (0.863877) ، وجاءت اشارته موجبة وعلاقتة طردية مع النمو الاقتصادي ، اي ان رفع نسبة الانفاق على مؤشر راس المال البشري بمقدار (1%) يقود الى رفع النمو الاقتصادي بمقدار (0.86%)، وذلك لكون الانفاق على راس المال البشري يمثل استثمارا حقيقيا منتجا في مجال الصحة والتعليم وهذا ضروري لتطوير الاقتصاد العراقي ، كما تبين ان النمو الاقتصادي في العراق يتأثر بمتغير درجة الاعتماد على المورد الطبيعي الوفير والمشير له (بنسبة الصادرات النفطية /اجمالي الصادرات) كمؤشر (X4) وجاءت اشارة معلمته سالبة اذ بلغت قيمته (-223.8799) ، اي ان زيادة نسبة الصادرات النفطية بمقدار (1%) في العراق تقود الى خفض النمو الاقتصادي الحقيقي بمقدار (223.8 %) ، وذلك لاعتماد الاقتصاد العراقي في صادراته على قطاع احادي الجانب متمثلا بقطاع النفط فضلا عن كون الصادرات السلعية مواد خام من غير تصنيع ، مع اهمال القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني ومنها قطاعات الزراعة والصناعة والقطاع السياحي مما يقود إلى عدم تنويع الهيكل الاقتصادي للعراق.

8-نتائج تقدير العلاقة في الاجل الطويل :

بعد استكمال تحليل نموذج تصحيح معامل حد الخطأ ، والتاكد من التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية المذكورة آنفا، سنتجه لقياس وتقدير العلاقة طويلة الأجل ضمن نموذج ARDL . ستتضمن هذه المرحلة تقدير المتغيرات في الاجل الطويل .

الجدول (7) يبين لنا نتائج العلاقة المقدرة بين المتغيرات التفسيرية ومعلماتها في الاجل الطويل ، كانت المتغيرات التفسيرية في تقدير العلاقه طويلة الاجل كما أشرنا اليها سابقاً وهي X1,X2,X3,X4 مع المتغير التابع المتمثل بالنمو الاقتصادي (Y)،وقد ظهرت بعض الإشارات للمعلمات المقدرة في الاجل الطويل مطابقة للنظرية الاقتصادية والبعض مخالف لها ومنها معنوية وكما في الجدول (7) ، يوضح الجدول نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للمتغيرات المدروسة في النموذج ، حيث بلغت نتائج معامل مرونة متغير نسبة تكوين راس المال الثابت (1.057878-) ،باحتمالية(0.0005) prob، وذات إشارة سالبة

ومعنوية في موشر حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي وجاءت إشارته مطابقة مع الاجل القصير ، أي أن ارتفاع نسبة راس المال الثابت بوحدة واحدة يقود إلى خفض النمو الاقتصادي بمقدار (1.059%).

اما انتاجية العمل (x2)فقد بلغت قيمة معامل المرونة لـلمتغيره (11.28649-) ، وبدرجة احتمالية prob (0.1004)، وذات إشارة سالبة وغير معنوية في موشر حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي وجاءت إشارته مطابقة مع الاجل القصير ، أكدت ذلك قيمة معلمة t المحسوبة والتي بلغت (1.768) أي أن ارتفاع انتاجية العمل بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي بمقدار (11.28%).

اما متغير راس المال البشري (x3) بلغت قيمة معامل مرونته بمقدار (0.903268) ، وبدرجة احتمالية prob (0.0000)، وذات إشارة موجبة ومعنوية في متغير النمو الاقتصادي وجاءت إشارته مطابقة مع الأجل القصير ، أي أن زيادة الانفاق على رأس المال البشري ممثلا بالإنفاق العام على الصحة والتعليم بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.969%).

اما متغير (x4) فاظهرت نتائجه علاقة عكسية مع حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي ، حيث بلغت قيمة معامل مرونته (249.6379-) ، وبدرجة احتمالية (0.0462) prob، وذات إشارة سالبة ومعنوية في النمو الاقتصادي ، وجاءت إشارته مطابقة مع الأجل القصير ، وقيمة t المحسوبة كانت تساوي (2.203) أي أن زيادة درجة الاعتماد على المورد الوفير الذي يمثل نسبة (صادرات النفط / اجمالي الصادرات) بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي بمقدار (249.63%).

الجدول(7) موضحا نتائج التحليل الاحصائي للمدى القصير والطويل باستخدام برنامج Eview12 ، ظهرت العلاقات الاحصائية التي يتفق قسما منها مع التنظير الاقتصادي، في حين اظهر البعض الآخر من معلمات الانموذج القياسي اختلافا واضحا ، فنجد أن علاقة نسبة تكوين راس المال الثابت مع المتغير المعتمد النمو الاقتصادي جاءت سلبية ومعنوية ، أكدتها قيمة t المحتسبة وهي أكبر من قيمة نظيرتها t الجدولية ، وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية اذ ان سوف يودي الى خفض حصة الفرد من الناتج الحقيقي لعدم فاعلية السياسة الاستثمارية المطبقة في تحقيق ذلك القدر من التراكم الراسمالي الذي يحقق معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي والمرغوب فيه ، فضلا عن اختلال العلاقة بين الادخار المتاح والاستثمار المطلوب، لذا فان مشكلة الاقتصاد العراقي تتمثل في كيفية استقرار معدلات نمو اقتصادي حقيقي عند مستويات مقبولة لضمان نهوض اقتصادي من خلال تنفيذ خطة تنموية شاملة) . وهذا يتفق مع دراسة (الاسكوا ، 2007) ودراسة (ادريوش واخرون ،2016، 177-189)

اما المتغير الثاني انتاجية العمل فقد جاء باشارة سالبة الا انها غير معنوية وأن تكون الاشارة سالبة يعني انخفاض حصة الفرد بزيادة انتاجية العمل ويعزى ذلك لكون (ان التحول في النشاط الاقتصادي من الزراعه الى الصناعة التحويلية البسيطة يشكل مصدرا رئيساً للزيادة الإنتاجية لذا فإن الاقتصاد العراقي يفتقر الى قطاع صناعي متين يعمل على ايجاد نمو اقتصادي حقيقي ، وان استراتيجية الاقتصاد العراقي ركزت على القطاعات الخدمية ذات القيمة المضافه المنخفضة ولاسيما القطاعات المالية وقطاع البناء وهذا الأمر أعاق نمو الإنتاجية الحقيقي لأن الخدمات اقل حاجة لراس المال واقل انفتاحا على المنافسة الدولية ممايضر بالنمو الاقتصادي والإنتاجي ويؤدي إلى زيادة العمالة الغير رسمية)، في حين إذ هذه العلاقة كانت غيرمعنوية وهذا مؤشر على العلاقة بين المتغيرين في البحث ،وهذا يتفق مع دراسة (العبدلي وآخرون ، 2010، 128)

أما المتغير الثالث الانفاق على راس المال البشري فقد جاء بعلاقة موجبة ومعنوية وهذه العلاقة منطقية ومعقولة فبزيادة الاهتمام بالصحة والتعليم يكون تاثير ذلك إيجابيا في النمو الاقتصادي .

في حين جاءت اشارة المتغير الرابع سالبة معبرا عن مؤشر درجة الاعتماد على المورد الوفير في تحديد النمو الاقتصادي ، الذي قاد الى النمو المفقر في العراق ، بمعنى ان زيادة الصادرات النفطية لم تحل المشاكل الاقتصادية كالبطالة والفقر والتضخم في الاقتصاد العراقي ، بل على العكس رفعت من المديونية الداخلية والخارجية ، وزادت من معدلات البطالة والفقر وأيضا قادت إلى وجود الطبقية داخل المجتمع العراقي ولذلك لم يرتفع متوسط الدخل الفردي.

9- اختبار السكون (staibility)لانموذج ARDL المقدر

سنجري الاختبار الاخير وهو اختبار السكون الهيكلي للنموذج المقدر في الأجل القصير والطويل للفترة(2000 -2020) ، في أنموذج الانحدار الذاتي ذي الاتجاهات المتباطئة ARDL ، أي بمعنى إيجاد المجموع التراكمي للبواقي المتتابع CUSUM ، والذي تم تطويره من قبل Brown et.al.، ومفاده يشير إلى ضرورة ظهور الرسم البياني للاختبار (CUSUM) ، داخل حدود المنطقة الحرجة بمستوى معنوية (0.05) ، وتقود هذه الحالة الى اتخاذ قرار بقبول فرضية العدم ، وهذا يعني أن جميع المعلمات مقبولة ومستقرة ، و على الرغم من التقلبات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي من الأزمات التي أثرت سلبا في هذا النشاط وبعد إجراء الاختبار كما في الشكل (2) تبين ان اختبار السكون يقع داخل الحدود الحرجة ويتغاير حول القيمة الصفرية ، ويدل هذا على أن الاختبارات الإحصائية تكون ثابتة بسكون المعلمات في الإجل القصير والطويل لنموذج ARDL المقدر للعينة المستخدمة في الدراسة .

الشكل(2) يوضح نتائج اختبار السكون (staibility)لأنموذج ARDL المقدر

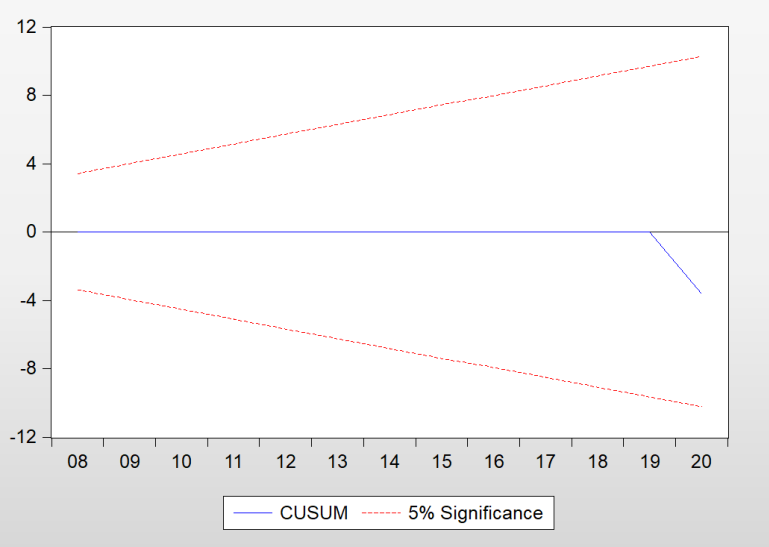

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

10-اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي:Jarque-Bera

يستخدم هذا الاختبار لبيان صلاحية النموذج وتحسينه ، إذ يعتمد نموذج انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية على عدد من الفرضيات التي تشمل صلاحية استخدام النموذج في اتجاهات التنبؤ ، وفي اختبار فرضية الدراسة ، والتي تنص على أن الاخطاء العشوائية يجب ان تتبع التوزيع الطبيعي ، ولأيوجد ارتباط ذاتي بين البواقي ، كما أن ما يؤكد صلاحية الأنموذج هو اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية .

وقد أظهرت نتائج اختبار Jarque-Bera بان القيمة الإحصائية قد بلغت (0.56) وهي أعلى من قيمة لحد المعنوية (0.05) وبالتالي فإن قيمة (JB<Xa2)وهذا أدى الى ان يأخذ صيغة مقاربة لشكل الجرس لذا سوف نرفض فرضية العدم القائلة بان بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا.

الشكل البياني (3) يوضح نتائج الاختبار Jarque-Bera

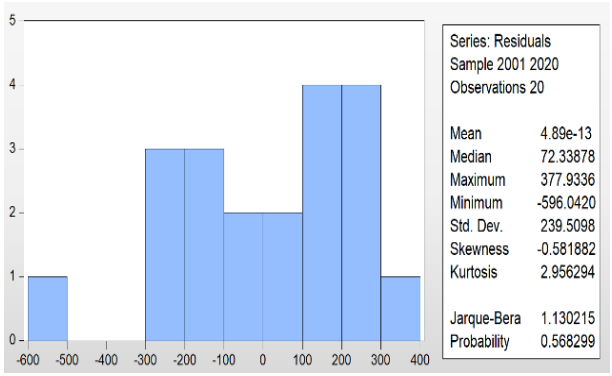

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

الاستنتاجات:

مما سبق نستنتج مايلي :

1- يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا، يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع النفطي ، وعلى مورد النفط الطبيعي المتوفر داخل الأرض ، وهذا اثر تاثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي الحقيقي.

2- من الجانب التطبيقي ، تم التعبير عن التجارة الخارجية بدرجة الاعتماد على المورد الطبيعي الوفير وفي العراق النفط هو المورد الوفير والمعتمد عليه بشكل كبير في تكوين الناتج الإجمالي ، اذ تشكل الصادرات النفطية أكثر من 90% من الناتج القومي.

3- من خلال الاطلاع على نتائج الجانب التطبيقي اتضح أن التجارة والانفتاح على العالم الخارجي مثبط للنمو الاقتصادي .

4- وباستخدام اختبار ADF ,PP ، تبين ان النموذج مستقر وساكن ولايحوي على جذر الوحدة بعد إجراء الفرق الأول لكل المتغيرات ، لذا تعد جميع السلاسل مستقرة ولاتحتوي على جذر الوحدة بعد اخذ الفرق الاول لكل المتغيرات .

5- جاءت متغيرات الأنموذج باشارات ومعلمات منها يتفق مع النظرية الاقتصادية ومنها من يناقض ذلك ، فنجد أن علاقة نسبة تكوين رأس المال الثابت مع المتغير المعتمد (النمو الاقتصادي) جاءت سلبية ومعنوية اكدتها قيمة(t) المحسوبة وهي أكبر من t الجدولية وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية.

أما المتغير الثاني انتاجية العمل فقد جاء باشارة سالبة الا أنها غير معنوية وأن تكون الاشارة سالبة يعني انخفاض حصة الفرد بزيادة إنتاجية العمل ، في حين ان هذه العلاقة كانت غيرمعنوية وهذا مؤشر على العلاقة بين المتغيرين كمؤشر لدراستنا، إما المتغير الثالث الإنفاق على راس المال البشري فقد جاء بعلاقة موجبة ومعنوية وهذه العلاقة منطقية ومعقولة فبزيادة الانفاق على مؤشر رأس المال البشري ممثلا بالصحة والتعليم يكون تاثير ذلك إيجابيا في النمو الاقتصادي .

في حين جاءت اشارة المتغير الرابع سالبة ممثلا الصادرات النفطية إلى / اجمالي الصادرات كتعبير عن مؤشر (درجة الاعتماد) على المورد الوفير في النمو الاقتصادي التي تقود الاقتصاد العراقي الى النمو المفقر وهذا يتوافق مع نظرية باكواتي.

6- تبين من اختبار السكون أن جميع المعلمات مقبولة ومستقرة ، و على الرغم من التقلبات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي من الأزمات التي أثرت سلبا في هذا النشاط ، ويدل هذا على أن الأختبارات الاحصائية تكون ثابتة بسكون المعلمات في الأجل القصير والطويل لنموذج ARDL المقدر للعينة المستخدمة في الدراسة .

7- كما وجد من نتائج الاحصائية لاختبار الحدود بأن هناك علاقة تكامل مشترك ، أي يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في الأنموذج.

المقترحات :

بناءً على ماتقدم من استنتاجات من الجانبين النظري والتطبيقي نقترح مايلي:

1- لابد من البحث عن موارد أخرى تخدم الاقتصاد وعلى أن تكون متجددة ويمكن تنميتها لكي يتم الاستمرار
2- في استخدمها كمورداً إقتصاديا على المديات القصيرة و المتوسطة و البعيدة.
3-اعادة توزيع الدخل القومي والعمل على تنويعه من خلال ايجاد بدائل للنفط الخام ،والاتجاه نحو تحفيز القطاعات الأخرى المكونة للدخل القومي كالقطاع الزراعي والصناعي والسياحي في العراق.
4-تحفيز قطاع التصدير بسلع اخرى متنوعة وتخفيض من درجة الاعتماد على الاقتصاد الريعي .
5-العمل على جعل الانفتاح الاقتصادي محفزا للنمو الاقتصادي الحقيقي ،من خلال تخفيض إنتاج النفط لتفادي التذبذبات في تغيرات أسعار النفط.

قائمة المصادر

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية غربي اسيا الاسكوا (2007) ، تحليل الاداء الاقتصادي وتقيم النمو والانتاجية في الاسكوا، العدد الخامس ، الامم المتحدة ، نيويورك
2- الدليمي اسماعيل (2021) ، أهمية تحول الاقتصاد العراقي من الريعي الى الإنتاجي ، المجلة الاقتصادية الملحق العراقي للنخب والكفاءات ،بغداد ، العراق ، ص744
3-الدليمي نجم (2023) ،سمات وخصائص الاقتصاد العراقي الريعي، المجلة الاقتصادية للنخب والكفاءات ، بغداد ، العراق ، ص260
4- العبدلي سعد نجم ، عائدة فوزي،مناضل عباس حسين(2010) ، قياس وتحليل اثر انتاجية العمل وراس المال على الصناعات التحويلية في العراق، جامعة بغداد ،مجلة الادارة والاقتصاد ،العدد5، مجلد 1 ،ص120-133
5- فتح الله سحر، بخيت حسين علي (2006)، الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان الاردن

1- Ampofo, G. K. M., Cheng, J., Asante, D. A., & Bosah, P. (2020). Total natural resource rents, trade openness and economic growth in the top mineral-rich countries: New evidence from nonlinearand asymmetric analysis. Resources Policy, 68, 101710
2- Cavalcanti, T. V. D. V., Mohaddes, K., & Raissi, M. (2011). Growth, development and natural resources: New evidence using a heterogeneous panel analysis. The Quarterly Review of Economics and Finance, 51(4), 305-318
3- Kacou, K. Y. T., Kassouri, Y., Evrard, T. H., & Altunta, M. (2021). *Trade openness, export structure, and labor productivity in developing countries: Evidence from Panel VAR approach*. Structural Change and Economic Dynamics. doi: https://doi.org/10.1016/j.strueco.2021.11.015
4- Hamdi, H., & Sbia, R. (2013). The relationship between natural resources rents, trade openness and economic growth in Algeria. Economics Bulletin, 33(2), 1649-1659
5- Idris, J., Yusop, Z., & Habibullah, M. S. (2016). Trade openness and economic growth: a causality test in panel perspective. International Journal of Business and and Society, 17(2), 281.
6- Kautsyiannes , Theory of Econometrics,2 Ed (1964)

7- Majumder, M. K., Raghavan, M., & Vespignani, J. (2020). Oil curse, economic growth and trade openness. Energy Economics, 91, 104896
8- Mankiw, N. G., Romer, D., & Weil, D. N. (1992). A contribution to the empirics of economic growth. The quarterly journal of economics, 107(2), 407-437.
9- Mohamed, Nashwa Mostafa Ali. (2018). The Development role of GCC Foreign Trade under Resources Curse, Openness and Institutional Quality. Arab economic and business journal. 13, 209-2019.
10- Olayungbo, D. O. (2019). Effects of oil export revenue on economic growth in Nigeria: A time varying analysis of resource curse. Resources Policy, 64, 101469
11- Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. The quarterly journal of economics, 70(1), 65-94
12- Shrestha, S., Kotani, K., & Kakinaka, M. (2021). The relationship between trade openness and government resource revenue in resource-dependent countries. Resources Policy, 74, 102332.
13- Yusuf, S., & Omar, M. R. (2019). Trade Openness and Economic Growth of Tanzania. Asian Journal of Economics, Business and Accounting, 12 (3) 1-10.